



المملكة العربية السعودية
وزارة الخدمة المدنية

(قواعد تمديد الخدمة)

و

(قواعد التعاقد مع المحالين إلى التقاعد)

بسم الله الرحمن الرحيم
المحتويات

الرقم	الموضوع
	القسم الأول: قواعد تمديد الخدمة
أولاً	– الإحالة على التقاعد لبلوغ السن النظامية وطلب التمديد
ثانياً	– قواعد وإجراءات الرفع لمجلس الخدمة المدنية بطلب تمديد خدمة الموظف
ثالثاً	– تمديد خدمات بعض شاغلي الوظائف المستثناة
رابعاً	– تمديد خدمات شاغلي الوظائف التعليمية ممن يكملون السن أثناء العام الدراسي
خامساً	– تمديد خدمات الأطباء وبعض الفئات الطبية والصحية إلى سن الخامسة والستين
سادساً	– تمديد خدمات الطيارين
	القسم الثاني: قواعد التعاقد مع من أحيل إلى التقاعد
١	(١) – القواعد الأساسية في التعاقد مع من أحيل على التقاعد
٢	(٢) – قواعد تم إضافتها إلى القواعد السابقة الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ تتعلق بالتعاقد مع المستخدمين، والعاملين على بند الأجور، والمحالين على التقاعد المبكر
٣	(٣) – تنظيم الارتباط بالوظيفة التي يتم التعاقد مع المحال للتقاعد للقيام بعملها ومدى استمرار إشغالها من عدمه وضوابط التعاقد في الحالتين وما يصرف فيهما
٤	(٤) – تمديد خدمات الأطباء وبعض الفئات الطبية والصحية والتعاقد مع أي منهم بعد سن الخامسة والستين حتى بلوغ سن الخامسة والسبعين
٥	(٥) – التعاقد مع ذوي الكفاءات الطبية أو التخصصية، أو الفنية النادرة من المحالين على التقاعد لبلوغ السن النظامية وتحديد مقدار المكافأة التي تصرف لهم عند التعاقد معهم.
٦	(٦) – التعاقد مع المحالين على التقاعد من السعوديين للعمل في الممثلات السعودية في الخارج الذي تستدعي الحاجة التعاقد معهم مؤقتاً.
٧	(٧) – نموذج العقد الخاص بالتعاقد مع المحالين على التقاعد – والقرار رقم ١٥/١٣ الصادر باعتماده. (نموذج العقد الخاص بالتعاقد مع من أحيل على التقاعد)

تقديم

يسر وزارة الخدمة المدنية أن تقدم للمختصين في شؤون الموظفين والباحثين هذه المطبوعة المشتملة على قواعد وإجراءات (تمديد خدمة من تدعو الحاجة إلى تمديد خدمته من الموظفين بعد بلوغه السن النظامية) بالإضافة إلى (القواعد الخاصة بالتقاعد مع المحالين إلى التقاعد) عندما ترغب الجهات الإدارية الاستفادة من خدمات هؤلاء فترة معينة بعد تقاعدهم.

كما يقتضي إعداد هذه المطبوعة تنفيذ ما وجه به مجلس الخدمة المدنية الموقر (الملغى) في اجتماعه بتاريخ ١٤٣٠/٦/٣٧ هـ من وضع تلك القواعد في (كتاب) تتم مراجعته بدقة ووضعها في متناول الجهات التنفيذية، ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة والعمل بمقتضاها. كما يندرج ذلك فيما تقوم به وزارة الخدمة المدنية وبشكل مستمر بإعداد أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية في شكل كتيبات وطباعتها وتوزيعها على الجهات الحكومية والباحثين والمختصين ووضعها على موقعها على شبكة (الإنترنت) ومتابعتها وتحديثها بشكل دائم من أجل خدمة المستفيدين والباحثين في هذه الأنظمة واللوائح على أساس جيد وموثق. آمين من الله العون والتوفيق.

(القسم الأول)
(قواعد تمديد الخدمة)

مقدمة

لما كان هناك أعداداً من الموظفين بالأجهزة الحكومية يشغلون وظائف ذات طبيعة معينة سواء كانت تخصصية أو فنية أو طبية من فئات لازالت الحاجة إليها قائمة عندما يبلغوا السن النظامية للتقاعد وترغب جهاتهم باستمرارهم في العمل فترة معينة عن طريق تمديد خدماتهم أو التعاقد معهم فإن هناك قواعد وإجراءات خاصة بتنظيم وضع هؤلاء لكنها متفرقة وموضوعة ضمن اللوائح التنفيذية لأنظمة الخدمة المدنية أو بموجب قرارات وأوامر سامية كريمة.

لذا وجد من المناسب إعداد هذه المطبوعة لتيسير الوصول إلى هذه القواعد والإجراءات حسبما وردت في مواقعها ضمن اللوائح التنفيذية والقرارات والأوامر السامية الكريمة. وفقاً للترتيبات الواردة أدناه.

أولاً

الإحالة على التقاعد لبلوغ السن النظامية وطلب التمديد:

نصت المادة (السادسة من لائحة انتهاء الخدمة) الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٨١٣/١) وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٠ هـ على ما يلي:

أ- يحال الموظف على التقاعد بقوة النظام عند إكماله سن الستين، ويجوز لمجلس الخدمة المدنية مد خدمته مرة أو أكثر حتى إكمال سن الخامسة والستين، كما يجوز للمجلس رفع سن الإحالة على التقاعد لبعض الفئات الوظيفية إلى سن الخامسة والستين).

ب- إذا بلغ من يشغل أياً من المرتبتين (الخامسة عشرة أو الرابعة عشرة) سن الإحالة على التقاعد بقوة النظام فيصدر الوزير المختص أو رئيس المصلحة المستقلة القرار التنفيذي لذلك.

ثانياً

قواعد وإجراءات الرفع لمجلس الخدمة المدنية بطلب تمديد خدمة الموظف:

تضمن الأمر السامي الكريم رقم (٧/ب/١٢٢٤٥) وتاريخ ١٤٠٨/٨/١٦ هـ المؤكد عليه بالأمرين الساميين رقم (٧/ب/٤٣٩٠) وتاريخ ١٤١٤/٣/٢٠ هـ ورقم (٧/ب/٣٠٠٦٧) وتاريخ ١٤٢٣/٧/٢٩ هـ على الآتي:

على الجهات المختصة مراعاة القواعد التالية قبل الرفع بطلب تمديد خدمات الموظفين والمستخدمين بعد بلوغهم السن النظامية للإحالة على التقاعد:

١. أن يكون لدى المرشح ندرة في التخصص والخبرة يصعب معها تعويضه بالبديل المناسب له خلال فترة وجيزة.

٢. أن يكون المرشح لائقاً صحياً لممارسة العمل.

٣. أن لا يكون المرشح ممن سبق أن خفض سنه من قبل الجهات المختصة بعد تاريخ ١٤٠٧/١١/١٣ هـ الموافق لتاريخ تبليغ قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٣٤/١) لعام ١٤٠٧ هـ.

٤. أن يتم الرفع لمجلس الخدمة المدنية قبل بلوغ المرشح لتمديد سن التقاعد بشهرين على الأقل وأن تعاد الطلبات التي لا تتفق مع ذلك.

ثالثاً

تمديد خدمات بعض شاغلي الوظائف المستثناة:

أ- منسوبي وزارة الداخلية:

سبق أن صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٠٠/١) وتاريخ ١٤١٠/٧/٢٥ هـ وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٢٦/٣) وتاريخ ١٤١١/٦/٢٢ هـ ونصا على أنه

(يجوز لسمو وزير الداخلية تمديد الخدمة بعد بلوغ سن الستين وحتى سن الخامسة والستين لمنسوبي الوزارة الذين يشغلون الوظائف الخاضعة لحكم المادة (٥/٣٧) من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية وهي^(١):

- ١- الخويا ورؤساءهم.
- ٢- قصاصو الأثر.
- ٣- الأمراء (أي المحافظين بعد صدور نظام المناطق).
- ٤- رؤساء المراكز.
- ٥- رؤساء الهجانة.
- ٦- العمدة.
- ٧- وكلاء المحافظين.
- ٨- منفذوا القصاص ورؤساءهم.
- ٩- رئيس دورية.

ب- تمديد خدمات منسوبي بعض الجهات الحكومية الأخرى إلى سن الخامسة والستين:

- غسالو الموتى وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٦٢٤ وتاريخ ١٤٠٢/٢/١٢هـ.

- وظائف الإرشاد الديني، مرشدي القرى والبوادي، أئمة المساجد، أمناء المكتبات بالحرمين الشريفين والمساجد، الفراشين التابعين لخدمة الحرمين الشريفين، موظفو الإشراف الديني بالمسجد الحرام (وذلك حسب الأمر السامي رقم ٣/١٥٣٥٢ وتاريخ ١٣٩١/٧/١٥هـ).

- المتلازمين من المستخدمين (الزوج وزوجته) الذين يعملان بمدارس البنات في حالة بلوغ أحدهما السن النظامية ولم يبلغ الآخر هذه السن حيث يعاملان بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٩٤١/١ وتاريخ ١٤٢٥/١/١هـ حيث يجوز للوزير المختص تمديد خدمة الطرف الذي بلغ سن التقاعد لمدة سنة أو أكثر حتى يصل مجموع خدمة الطرف الآخر القدر الذي يتيح له الحصول على معاش تقاعدي لتتم إحالتهما معاً على ألا يتجاوز سن الخامسة والستين، فإن بلغ السن المشار إليها قبل بلوغ خدمات الطرف الآخر القدر الذي يستحق عنه معاشاً تقاعدياً وفقاً لنظام التقاعد المدني جاز للوزير المختص إبقاءه في عمله بعد إحالته على التقاعد وذلك حتى

(١) يلاحظ ما ورد بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢٢٢ وتاريخ ١٤٠٠/١/٢٩هـ في فقرته الثانية من النص على أن (يمنح المتقاعد معه بعد سن الخامسة والستين على إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ٥/٣٧ من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية مكافأة تعادل أول مربوط المرتبة التي كان يشغلها وقت الإحالة على التقاعد).

استحقاق الطرف الآخر معاشاً تقاعدياً أو بلوغ أحدهما سن السبعين أيهما أقرب، ويعامل كالآتي:

١. التعاقد معه على وظيفة شاغرة مشمولة بلائحة المعينين على بند الأجور إن توفرت لديه مؤهلاتها وشروطها.

٢. أو التعاقد معه على بند الرواتب المقطوعة (البند ١٠٥) في حدود البند المعتمد.

٣. أو التعاقد معه ومعاملته من حيث المكافأة والمزايا المالية والبند الذي تصرف منه وفق قواعد التعاقد مع المحالين للتقاعد الصادرة بقرار المجلس رقم ٦٠٥/١ عام ١٤٢٠هـ فإذا بلغ أحدهما سن السبعين عاماً انتهى خدمتهما معاً على أي حال وتصرف مستحقتهما وفق القواعد النظامية.

رابعاً

تمديد خدمات شاغلوا الوظائف التعليمية ممن يكملوا السن النظامية أثناء العام

الدراسي:

فقد ورد بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٩٤/١) وتاريخ ٢٨/٥/١٤١٠هـ المعدل بقرار المجلس رقم (٢٤٨/١) وتاريخ ٢٧/٥/١٤١٣هـ الذي نص على ما يلي:

١. إذا بلغ المشمول بلائحة الوظائف التعليمية السن النظامية للإحالة على التقاعد أثناء العام الدراسي جاز للوزير المختص تمديد خدمته - حتى نهاية ذلك العام - أما إذا كانت هناك حاجة ملحة لتمديد خدمته فترة تتجاوز نهاية العام الدراسي، فيجوز الرفع عنه لمجلس الخدمة المدنية للنظر في ذلك وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الصدد.

٢. تسري هذه القاعدة المشار إليها في - البند الأول - من هذا القرار على العاملين في القطاعات التعليمية والتدريبية الأخرى ممن تكون وظائفهم مشابهة للوظائف الخاضعة لللائحة الوظائف التعليمية.

خامساً

تمديد خدمات الأطباء وبعض الفئات الطبية والصحية إلى سن الخامسة والستين:

- سبق أن صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٥٧/١) وتاريخ ١٣/٢/١٤٢٥هـ ونص على ما يلي:

أولاً - يجوز للوزير المختص تمديد خدمة الأطباء وبعض الفئات الطبية والصحية عند بلوغ أي منهم سن الإحالة على التقاعد وذلك لمدة سنة أو سنتين في المرة الواحدة حتى بلوغ أي منهم سن (الخامسة والستين) وتقوم وزارة الخدمة المدنية

بتحديد مسميات الوظائف المشمولة بهذا القرار ومراجعته كل سنتين وفق ما يتوفر من مؤهلين سعوديين في هذا المجال.

ثانياً – من تدعو الحاجة إلى استمرار خدماته بعد بلوغ سن (الخامسة والستين) من الفئات المشار إليها في الفقرة السابقة فيتم التعاقد مع أي منهم وفق قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ وذلك حتى بلوغ أي منهم سن السبعين بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية.

ثالثاً – يطبق هذا القرار من تاريخ تبليغه من قبل ديوان رئاسة مجلس الوزراء. (تم تبليغ القرار من قبل ديوان الرئاسة برقم ١٧٠١٥/ب/٧ وتاريخ ١٤٢٥/٤/٤ هـ).

سادساً

تمديد خدمات الطيارين:

- صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٢٠٤/١) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١٨ هـ المبلغ بخطاب رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٠٨٣/ب وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٣ هـ ونص على ما يلي:

(يجوز لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تمديد خدمة "الطيارين" بعد بلوغ أي منهم سن الإحالة على التقاعد وذلك لمدة سنة أو سنتين في المرة الواحدة حتى بلوغ أي منهم سن (الخامسة والستين) كحد أقصى على أن يمارس من يتم تمديد خدمته من الطيارين أو مساعديهم عمله في مجال الطيران بصفة فعلية).

(القسم الثاني)
(قواعد التعاقد مع من أحيل إلى التقاعد)

القواعد الأساسية في التعاقد مع من أحيل إلى التقاعد

(قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠ هـ المبلغ بخطاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧/٤٠٧٠/٤ ر وتاريخ ٢٧/٣/١٤٢٠ هـ).

المملكة العربية السعودية

مجلس الخدمة المدنية

الأمانة العامة

إن مجلس الخدمة المدنية

بناء على الفقرة (ب) من المادة (التاسعة) من نظام مجلس الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٨) وتاريخ ١٠/٧/١٣٩٧ هـ.

وبعد الاطلاع على خطاب معالي وزير الخدمة المدنية رقم ١٠١٢/١٠١٢ وتاريخ ٢٤/٨/١٤١٩ هـ المرفق به الدراسة التي أعدتها الوزارة المتضمنة اقتراح عدد من القواعد لتنظيم التعاقد مع الموظف المحال على التقاعد، بعد القضاء على التباين في المعاملة بين المتعاقد معهم، وترشيد الإنفاق بالحد من طلبات التعاقد بمكافآت تعادل الراتب السابق بالإضافة إلى ما يحصل عليه المتعاقد معه من معاش تقاعدي.

وبعد الاطلاع على محضر توصية اللجنة التحضيرية للمجلس رقم (١١٧٥) وتاريخ ١١/٩/١٤١٩ هـ المتضمن تأييد اللجنة بالإجماع للقواعد المقترحة من قبل وزارة الخدمة المدنية مع إعادة صياغة بعض العبارات، وعلى الأمر السامي رقم (٣٠٢/م) وتاريخ ٦/٧/١٤١٨ هـ، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٨) وتاريخ ٣٠/٣/١٣٨٨ هـ، المتضمنة جميعاً لقواعد وشروط التعاقد مع المحالين على التقاعد.

وبعد الاطلاع على مذكرة العرض رقم (٣٠٧١) وتاريخ ٢٧/١٠/١٤١٩ هـ التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس المشتملة على المعلومات المتوفرة حول الموضوع، واقتناعاً من المجلس بما اقترحته وزارة الخدمة المدنية في هذا الشأن وأيدته اللجنة التحضيرية للمجلس.

يقرر ما يلي:

أولاً - الموافقة على (قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد) وفقاً للصيغة التالية:

المادة الأولى:

مع مراعاة ما تقضي به (اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم) يجوز بموافقة مجلس الخدمة المدنية التعاقد مع الموظف المحال على التقاعد لبلوغه السن النظامية ممن يشغل المرتبة (الخامسة عشرة) فما دون بسلم رواتب الموظفين العام وما يعادلها في السلالم الوظيفية الأخرى بمن فيهم السفراء، وفقاً للضوابط التالية:

- ١- ألا يتم التعاقد إلا في أضيق الحدود ولأسباب تملّحها اعتبارات الندرة في التخصص أو الخبرة أو عدم وجود البديل.
- ٢- عدم التعاقد بعد سن الخامسة والستين^(١).
- ٣- ألا يزيد مقدار المكافأة الشهرية التي سوف تصرف للمتعاقد معه عن أربعين في المائة (٤٠%) من راتبه الشهري الأخير بالإضافة إلى ما يستحقه من معاش تقاعدي، أو مقدار الفرق بين راتبه الأخير والمعاش التقاعدي المستحق له أيهما أكثر ويعامل من حيث البدلات والمزايا الوظيفية الأخرى وفقاً لما يعامل به شاغلوا المرتبة التي كان يشغلها فيما عدا وسيلة النقل للمتعاقد معه ممن يشغل المرتبة (الخامسة عشرة) فيصرف له بدل نقدي مقداره ألف (٢٠٠٠) ريال شهرياً. (*)
- ٤- يبدأ استحقاق المكافأة الشهرية والمزايا الأخرى من تاريخ المباشرة الفعلية لأعمال الوظيفة بمقرها.
- ٥- لا يرتب التعاقد أي ارتباط بالموافقة التي كان يشغلها الموظف قبل إحالته على التقاعد أو أي ارتباط بالبنود الأخرى، وتصرف له المكافأة من بند المكافآت فقط في الجهة التي يعمل بها^(٢).

المادة الثانية:

- أ- باستثناء ما ورد في (المادة الأولى) – لا يجوز التعاقد مع من أحيل على التقاعد لبلوغه السن النظامية بأي طريقة من طرق التعاقد بما في ذلك التعاقد على وظائف البنود كبنود الرواتب المقطوع أو الأجور أو التشغيل أو المشاريع أو التوظيف المباشر ونحوها وذلك في كافة الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة.
- ب- لا يجوز التعاقد مع من أحيل على التقاعد المبكر – قبل بلوغ السن النظامية للإحالة على التقاعد – بأية صورة من صور التعاقد.

المادة الثالثة:

تحل هذه القاعدة محل القاعدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٨) وتاريخ ١٣٨٨/٣/٣٠هـ.

(١) يلاحظ قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٩٥٧/١ وتاريخ ١٣/٢/١٤٢٥هـ الذي سيتم إيرادها فيما بعد- حول تمديد خدمات الأطباء وبعض الفئات الطبية والصحية وذلك لمدة سنة أو سنتين في المرة الواحدة حتى بلوغ أي منهم سن الخامسة والستين. ومن تدعو الحاجة إلى خدمته بعد ذلك يمكن الرفع عنه لمجلس الخدمة المدنية للتعاقد معه وفق قواعد التعاقد.

(*) صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٧٢١/١) وتاريخ ٣٠/١١/١٤٣٣هـ المتضمن (ثانياً: تعدل الفقرة رقم (٣) من المادة "الأولى" من قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠هـ ليكون بدل الانتقال الذي يصرف للمتعاقد معه ممن كان يشغل المرتبة "الخامسة عشرة" مقدار (٢٠٠٠) ريال شهرياً.

(٢) صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٠٤٠/١ وتاريخ ١٦/٢/١٤٢٦هـ الذي – سيرد فيما بعد – حول تنظيم الارتباط بالوظيفة من عدمه.

المادة الرابعة:

تتعامل حالات التعاقد القائمة وقت صدور هذه القواعد سواء كانت مع المحالين على التقاعد المبكر أو مع من بلغ السن النظامية - وفقاً لما يلي:
أ- تستمر حالات التعاقد محددة المدة حتى انتهاء مدتها.
ب- أما حالات التعاقد غير محددة المدة فتستمر لمدة (سنة) من تاريخ سريان هذه القواعد. ويجوز تمديد التعاقد في الحالتين (أ - ب) سالفتي الذكر وفقاً للقواعد الواردة في هذا القرار بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية.
ثانياً - يعمل بهذه القواعد اعتباراً من تاريخ تبليغها من قبل ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

قواعد تمت إضافتها إلى القواعد السابقة الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٦٠٥/١ تتعلق بالتعاقد مع المستخدمين، والعاملين على بند الأجور، والمحالين على التقاعد المبكر

صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٦٣/١) وتاريخ ٢٦/١٢/١٤٢٠هـ المبلغ بخطاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٨/م وتاريخ ١٦/٢/١٤٢١هـ ونص القرار على ما يلي:

إن مجلس الخدمة المدنية

بناء على الفقرة (ب) من المادة التاسعة من نظام مجلس الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٨) وتاريخ ١٠/٧/١٣٩٧هـ.

وبعد الاطلاع على اقتراح معالي وزير الخدمة المدنية بخطابه رقم (١/١٢٨٧) وتاريخ ١٢/١٠/١٤٢٠هـ وضع ترتيب مكمّل يضاف لـ (قواعد التعاقد مع من أحيل إلى على التقاعد) الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠هـ يحقق الأهداف التي ترمي إليها هذه القواعد ويلبي ضرورات العمل في بعض الجهات الحكومية التي تتطلب التعاقد مع بعض المحالين على التقاعد لبلوغهم السن النظامية لشغل بعض الوظائف التخصصية أو للقيام ببعض الأعمال الفنية أو الحرفية على بند الأجور. وفقاً للصيغة الواردة في عرض الوزارة المشار إليه.

وبعد الإطلاع على محضر توصية اللجنة التحضيرية للمجلس رقم (١٣٠٠) وتاريخ ٢٣/١١/١٤٢٠هـ وعلى (قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد) الصادرة بقرار المجلس رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠هـ وعلى مذكرة العرض رقم (٣١٦٧) وتاريخ ٢٠/١٢/١٤٢٠هـ التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس المشتملة على المعلومات المتوفرة حول الموضوع، واقتناعاً من المجلس بملائمة إقرار قواعد عامة

تضاف إلى (قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد) تنظم الحالات التي ظهرت بعد التطبيقات العملية للقواعد المشار إليها.

يقرر ما يلي:

أولاً:

أ- يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية بناء على توصية لجنة تؤلف من مندوبين عن (وزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية، والجهة ذات العلاقة) التعاقد ابتداءً أو تجديداً مع من أحيل على التقاعد لبلوغه السن النظامية للقيام بأعمال بعض الفئات الفنية أو الحرفية أو أعمال الحراسة المشمولة بلائحة بند الأجور.

ب- يجوز للجهة الإدارية - التي تملك حق تعيين المستخدم - التعاقد معه ابتداءً أو تجديداً على إحدى الفئات المشمولة بلائحة بند الأجور بعد إحالته على التقاعد لبلوغه السن النظامية.

على أن يتم الترتيب الوارد في هاتين الفقرتين (أ) و (ب) سالفتي الذكر وفقاً للضوابط التالية:

١. ألا يتم التعاقد إلا إذا دعت إليه الضرورة القصوى وفي أضيق نطاق وعلى إحدى الفئات المشمولة بلائحة بند الأجور.

٢. أن يتوفر في المتعاقد معه متطلبات شغل الفئة المراد التعاقد عليها وفق ما هو محدد لها في لائحة بند الأجور، وأن يكون لائقاً صحياً وقادراً على العمل.

٣. أن يتم التعاقد على أول درجة بالفئة المراد التعاقد عليها ضمن إحدى فئات سلم أجور المعينين على بند الأجور شريطة ألا يتجاوز الأجر - في كل الأحوال - أربعين بالمائة (٤٠%) من الراتب الشهري الأخير الذي كان يتقاضاه قبل الإحالة على التقاعد بالإضافة إلى ما يستحقه من معاش تقاعدي، ويعامل من حيث البدلات والمزايا الوظيفية الأخرى وفقاً لما هو مخصص للفئة المتعاقد معه عليها.

٤. ألا يتجاوز سن المتعاقد معه (الخامسة والستين) عاماً ويجوز عند الضرورة القصوى استمرار التعاقد بعد سن الخامسة والستين بقرار من وزير الخدمة المدنية بناء على توصية من اللجنة المشار إليها في الفقرة (أ) من البند (أولاً) من هذا القرار.

ثانياً: يجوز استمرار المحالين على التقاعد المبكر - المتعاقد معهم قبل تاريخ سريان (قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد) في ٢٧/٣/١٤٢٠ هـ ممن لم يبلغ سن الستين عاماً - وفق أوضاعهم الحالية على بند التشغيل والصيانة الذين يزاولون أعمالاً (طبية أو صحية أو تخصصية أو فنية) حسب التعريفات الواردة بدليل تصنيف وظائف الخدمة المدنية أو ما يتفق عليه بين وزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة فيما لم يرد في دليل التصنيف.

ويجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية بناء على توصية من اللجنة الواردة في الفقرة (أ) من البند (أولاً) من هذا القرار - التعاقد ابتداءً أو تجديداً مع الفئات المشار إليها أعلاه للعمل في بعض المرافق الحكومية كالمستشفيات ومحطات التحلية ومصالح المياه والصرف الصحي، على ألا يزيد مقدار المكافأة الشهرية التي سوف تصرف للمتعاقد معه عن أربعين بالمائة (٤٠%) من راتبه الشهري الأخير الذي كان يتقاضاه قبل إحالته على التقاعد، بالإضافة إلى ما يستحقه من معاش تقاعدي أو مقدار الفرق بين راتبه الأخير والمعاش التقاعدي المستحق له أيهما أكثر، على ألا يتم التعاقد ابتداءً أو تجديداً إلا في أضيق نطاق وبعد تعذر شغل الوظيفة بمواطن بعد الإعلان عنها، وبشرط أن يكون لائقاً صحياً وقادراً على العمل، وألا يتجاوز سن (الخامسة والستين) عاماً، سواءً ممن تم التعاقد معهم قبل أو بعد سريان قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٦٠٥/١ وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧هـ.

ثالثاً : يجوز للجهة الحكومية في حالة الضرورة استمرار المتعاقد معهم على بند الأجور من المتقاعدين لبلوغ السن النظامية - ممن تم التعاقد معهم قبل تاريخ ١٤٢٠/٣/٢٧هـ - لفترة لا تتجاوز واحداً من تاريخ ١٤٢٠/٣/٢٧هـ، بشرط توفر شروط شغل الوظيفة لديهم وألا يتجاوز الأجر والسن ما هو محدد في (قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد) الصادرة بقرار المجلس رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧هـ^(١).

وقد تم تبليغ القرار لكل وزارة ومصلحة حكومية بموجب خطاب سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٨م/ وتاريخ ١٤٢١/٢/١٦هـ بعد موافقة المقام السامي الكريم وفقه الله على ذلك، والله الموفق،،،،

تنظيم الارتباط بالوظيفة التي يتم التعاقد مع المحال للتقاعد للقيام بعملها ومدى استمرار إشغالها من عدمه وضوابط التعاقد في الحالتين وما يصرف له فيهما
صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٤٠/١) وتاريخ ١٤٢٦/٢/١٦هـ المبلغ للوزارات والمصالح الحكومية بخطاب سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٤٦/٢١٤٦ب/ وتاريخ ١٤٢٦/٣/٢٩هـ بعد موافقة المقام السامي الكريم وفقه الله على هذا القرار بالأمر البرقي رقم ٣٦٢٥/م ب وتاريخ ١٤٢٦/٣/١٤هـ، وفقاً لما يلي:

(١) ملحوظة هامة:

يجب أن يراعى ما تضمنه نظام العمل الجديد والذي تم العمل بموجبه ابتداءً من ١٤٢٧/٣/٢٣هـ والذي حدد سن التقاعد للعاملين وفقاً لهذا النظام (بستين سنة للرجال) و (خمس وخمسين سنة للنساء) وبالتالي فإنه لا يجوز التعيين بعد هذه السن، كما أن العاملين حالياً على رأس العمل قد أعطوا بموجب النظام مهلة سنتين من تاريخ العمل بهذا النظام يتم بعدها طي قيدهم ما لم يتم الاتفاق على تمديد التعاقد معهم.

إن مجلس الخدمة المدنية:

بناء على الفقرة (ب) من المادة (التاسعة) من نظام مجلس الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٨) وتاريخ ١٠/٧/١٣٩٧هـ.

وبعد الإطلاع على اقتراح ادخال تعديلات على بعض (قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد) الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠هـ.

وبعد الاطلاع على رأي وزارة الخدمة المدنية بخطابها رقم (٢٥٦٥٠) وتاريخ ٢٤/٤/١٤٢٥هـ وعلى محضر توصية اللجنة التحضيرية للمجلس رقم (٢١٥٩) وتاريخ ٢٦/١/١٤٢٦هـ وعلى مذكرة العرض رقم (٣٧٦٦) وتاريخ ١١/٢/١٤٢٦هـ التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس المشتملة على المعلومات المتوفرة عن الموضوع، واقتناعاً من المجلس بما اقترحته اللجنة التحضيرية للمجلس من تعديلات على الفقرة (٥) من المادة (الأولى) من قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد - يقرر ما يلي:

- تعدل الفقرة (٥) من المادة (الأولى) من قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠هـ ليصبح نصها كما يلي:

أ- إذا وافق مجلس الخدمة المدنية على التعاقد مع الموظف المحال على التقاعد لبلوغه السن النظامية ليقوم بأعمال وظيفته التي كان يشغلها قبل إحالته على التقاعد فلا يجوز أن تشغل هذه الوظيفة طيلة فترة التعاقد معه، وتصرف له مكافأة التعاقد والبدلات والمكافئات التي يستحقها مقابل أدائه لأعمالها من الاعتماد المخصص للوظيفة.

ب- إذا وافق مجلس الخدمة المدنية على التعاقد مع من أحيل على التقاعد لبلوغه السن النظامية للقيام بمهام ليس لها ارتباط مباشر بالوظيفة التي يشغلها قبل إحالته على التقاعد مثل القيام بأعمال الاستشارات أو القيام بمهام معينة فتصرف له مكافأة التعاقد وبدل الانتقال الشهري وما يستحقه نظاماً من بدل انتداب أو تذاكر إركاب من بند المكافآت في الجهة التي يعمل بها ولا تصرف له البدلات الأخرى المرتبطة بطبيعة أعمال وظيفته التي كان يشغلها.

وعند طلب التعاقد مع من أحيل على التقاعد للقيام بغير أعمال وظيفته التي كان يشغلها فعلى الجهة الحكومية أن تضمن الطلب ما يلي:

١. تحديد مدة التعاقد بسنة واحدة فقط أو تاريخ الانتهاء من المهمة أيهما أقرب.
٢. تحديد المهام التي سيكلف بالقيام بها بدقة.

٣. عدم وجود موظفين في الجهة التي يعمل بها يمكن لأي منهم القيام بما سوف يسند إليه من عمل.

٤. توفر ندرة في التأهيل أو التخصص أو خبرات يراد الاستفادة منها.

٥. توفر اعتماد مالي في بند المكافآت يغطي التكلفة المترتبة على التعاقد معه.

تمديد خدمات الأطباء وبعض الفئات الطبية والصحية والتعاقد معهم أي منهم بعد سن الخامسة والستين حتى بلوغ سن الخامسة والسبعين

صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٥٧/١) وتاريخ ١٤٢٥/٢/١٣ هـ المبلغ بخطاب سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم (٧/ب/١٥٠١٧) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٤ هـ بعد موافقة المقام السامي الكريم بالأمر البرقي رقم (٧/ب/١٢٣٠٦) وتاريخ ١٤٢٥/٣/٧ هـ. وهو كما يلي:

إن مجلس الخدمة المدنية

بناء على الفقرة (ب) من المادة (التاسعة) من نظام مجلس الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٨) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠ هـ وعلى المادة السادسة من لائحة انتهاء الخدمة الصادرة بقرار المجلس رقم (٨١٣/١) وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٠ هـ. وبعد الاطلاع على الدراسة التي أعدتها وزارة الخدمة المدنية بشأن تحديد بعض الفئات الوظيفية التي يمكن تمديد خدمات شاغليها حتى سن الخامسة والستين المرفوعة للمجلس بخطابها رقم (٤٣/٦٧٠٤٣) وتاريخ ١٤٢٤/١٢/٤ هـ وذلك إعمالاً لنص الفقرة (أ) من المادة رقم (٦) من (لائحة انتهاء الخدمة) التي تنص على أن (يحال الموظف على التقاعد بقوة النظام عند إكماله سن الستين، ويجوز لمجلس الخدمة المدنية في الحالات التي يقدرها مد خدمته مرة أو مرات حتى إكماله سن الخامسة والستين، كما يجوز للمجلس رفع سن الإحالة على التقاعد لبعض الفئات الوظيفية إلى الخامسة والستين).

وبعد الاطلاع على خطاب معالي وزير الصحة رقم (٢٩/١/١١٦٥١٧) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/١٥ هـ المحال لمجلس الخدمة المدنية ببرقية صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم (٧/ب/٥٩٤٠٩) وتاريخ ١٤٢٤/١٢/١٠ هـ بشأن اقتراح معاليه أن يقوم مجلس الخدمة المدنية بدراسة إمكانية تمديد خدمات الأطباء السعوديين المتميزين ممن تحتاج المرافق الصحية إلى خدماتهم حتى بلوغ أي منهم سن السبعين، وذلك أسوة ببعض الفئات الوظيفية التي تم استثنائها مثل القضاة، للمسوغات الواردة في العرض المشار إليه.

وقد نصت برقية ديوان رئاسة مجلس الوزراء ضم هذا الموضوع إلى الدراسة المتعلقة برفع سن الإحالة على التقاعد لبعض الفئات الوظيفية.

وبعد الاطلاع على محضري اللجنة التحضيرية رقم (١٩٤١) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٧ هـ ورقم (١٩٤٢) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٧ هـ، وعلى مذكرتي العرض رقم (٣٦٣٠) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٦ هـ ورقم (٣٦٣١) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٦ هـ اللتين أعدتهما الأمانة العامة للمجلس المشتملين على المعلومات المتوفرة عن الموضوعين المشار إليهما، واقتناعاً من المجلس بما توصلت إليه اللجنة التحضيرية في معرض دراستها للموضوعين المنوه عنهما - يقرر ما يلي:

أولاً - يجوز للوزير المختص تمديد خدمة الأطباء وبعض الفئات الطبية والصحية عند بلوغ أي منهم سن الإحالة على التقاعد وذلك لمدة سنة أو سنتين في المرة الواحدة حتى بلوغ أي منهم سن (الخامسة والستين)، وتقوم وزارة الخدمة المدنية بتحديد مسميات الوظائف المشمولة بهذا القرار ومراجعتها كل سنتين وفق ما يتوفر من مؤهلين سعوديين في هذا المجال.

ثانياً - من تدعو الحاجة إلى استمرار خدماته بعد بلوغ سن (٦٥) عاماً من الفئات المشار إليها في الفقرة السابقة فيتم التعاقد مع أي منهم وفق قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٥/٢/١٧ هـ وذلك حتى بلوغ أي منهم سن السبعين بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية.

ثالثاً - يطبق هذا القرار من تاريخ تبليغه من قبل ديوان رئاسة مجلس الوزراء.
- صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٩٠٣/١) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/٢٢ هـ والذي نص على ما يلي :

(الموافقة على طلب وزارة الصحة تمديد فترة التعاقد مع الأطباء الاستشاريين أصحاب التخصصات النادرة والدقيقة للاستفادة من خدماتهم حتى بلوغهم سن الخامسة والسبعين عاماً على النحو التالي :

أولاً: يعدل البند (ثانياً) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٥٧/١) وتاريخ ١٤٢٥/٢/١٣ هـ، ليصبح بالنص التالي (من تدعو الحاجة إلى استمرار خدماته بعد بلوغ سن (٦٥) عاماً من الفئات المشار إليها في الفقرة (أولاً) فيتم التعاقد مع أي منهم وفق قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد، الصادرة بقرار المجلس رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٥/٢/١٧ هـ، وذلك حتى بلوغ أي منهم سن " الخامسة والسبعين " عاماً بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية).

ثانياً : يطبق هذا القرار من تاريخ تبليغه من قبل الديوان الملكي .
(تم تبليغ القرار من قبل الديوان الملكي برقم ٥٥٩١ وتاريخ ١٤٣٦/٠٢/٠٧ هـ)

**التعاقد مع ذوي الكفاءات الطبية، أو التخصصية، أو الفنية النادرة من المحالين
على التقاعد لبلوغ السن النظامية وتحديد مقدار المكافأة التي تصرف لهم عند
التعاقد معهم**

صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٨٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٣/٧/٢٨ هـ المبلغ
بخطاب صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم
(٥٠٨٩/٧/ر) وتاريخ ١٤٢٣/٩/١٢ هـ بعد موافقة المقام السامي الكريم بالأمر
البرقي رقم (٣٣٦٩٢/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٣/٨/١٩ هـ وهو كما يلي:
إن مجلس الخدمة المدنية:

بناء على الفقرة (ب) من المادة (التاسعة) من نظام مجلس الخدمة المدنية الصادر
بالمرسوم الملكي رقم (٤٨/م) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠ هـ، وعلى قواعد التعاقد مع من
أحيل على التقاعد الصادرة بقراري مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ
١٤٢٠/٢/١٧ هـ ورقم (٦٦٣/١) وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٦ هـ.

وبعد الإطلاع على خطابي صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس
الوزراء ووزير الدفاع التاليين:

١- الخطاب رقم (٥١٩٧٦/٢/٩) وتاريخ ١٤٢٢/٩/٤ هـ المحال لمجلس الخدمة
المدنية بخطاب صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم
(١٦٩٥٦/٧/ر) وتاريخ ١٤٢٢/٩/٢٠ هـ المتضمن طلب استثناء بعض التخصصات
النادرة والكفاءات العالية الطبية والطبية المساعدة والفنيين المتميزين من قراري
مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ ورقم (٦٦٣/١)
وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٦ هـ المشتملين على قواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد
وإيجاد وسيلة لاستمرارهم بالعمل في مستشفيات القوات المسلحة، وذلك لأن التعاقد
معهم وفقاً لقراري مجلس الخدمة المدنية المشار إليهما لا يغريهم بالبقاء مقارنة
بالمميزات التي تقدمها مستشفيات القطاع الخاص، كما أن الجهة تكبدت تكاليف
باهظة لإعدادهم.

٢- الخطاب رقم (١١٥٢/٥/٥) وتاريخ ١٤٢٢/٩/٢٣ هـ المتضمن طلب الموافقة
على استثناء الوظائف التخصصية بالقوات البحرية والمتعلقة بالتسليح والهندسة
والكهرباء والإلكترونيات والحاسب الآلي ومجموعة الأنظمة الإلكترونية الخاصة
بالتسليح البحري كأجهزة السونار (كشف الغواصات) وأجهزة الرادار (أجهزة
الرصد البحري) وكذلك مجموعة التخصصات المتعلقة بيدن السفينة ومجموعة
التخصصات الميكانيكية والكهربائية والخاصة بمحطات توليد الطاقة الكهروميكانيكية
من تطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ
المتعلق بقواعد التعاقد مع من أحيل على التقاعد وذلك بالتعاقد مع من أحيل على
التقاعد من العسكريين على هذه التخصصات، وذلك لتأثر القوات البحرية من تطبيق

قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) لعام ١٤٢٠ هـ بشكل مباشر في مرافق إصلاح السفن ومراكز القيادة والسيطرة والمدارس والمرافق المساندة الأخرى وذلك بسبب عدم وجود خبرات متوفرة لتلك الوظائف في سوق العمل السعودي ولا يمكن إشغالها إلا بالتعاقد مع خبرات أجنبية مما سيؤثر على عملية الإحلال وسعودة الوظائف.

وبعد الإطلاع على رأي وزارة الخدمة المدنية بخطابها رقم (٢١/١٩٣٣٥) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٠ هـ ورقم (٢١/١٤١٣٧) وتاريخ ١٤٢٣/٢/٢٨ هـ، وعلى محضر توصية اللجنة التحضيرية للمجلس رقم (١٦٤٧) وتاريخ ١٤٢٣/٥/٢٦ هـ، وعلى مذكرتي العرض رقم (٣٤١٩) ورقم (٣٤٢٠) المؤرختين في ١٤٢٣/٧/١٥ هـ اللتين أعدتهما الأمانة العامة للمجلس المشتملتين على المعلومات المتوفرة عن الموضوعين، وتقديراً من المجلس للأسباب التي بنت وزارة الدفاع والطيران أن طلبيهما المشار إليهما، وحيث أن هذه الأسباب قائمة لدى معظم الجهات الحكومية، ورغبة من المجلس في الاستفادة من السعوديين من ذوي التخصصات الطبية والفنية ممن تتسم مؤهلاتهم بالندرة بدلاً من التعاقد مع غير السعوديين، يقرر ما يلي:

(مع مراعاة ما ورد بقراري مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ ورقم (٦٦٣/١) وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٦ هـ يجوز بقرار من مجلس الخدمة المدنية التعاقد ابتداءً أو تجديداً مع ذوي الكفاءات الطبية أو التخصصية أو الفنية النادرة من المحالين على التقاعد لبلوغهم السن النظامية، أو المحالين على التقاعد المبكر قبل تبليغ قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ في ١٤٢٠/٣/٢٧ هـ ممن لم يبلغوا سن الخامسة والستين بمكافأة لا تتجاوز ٧٥% من الراتب الشهري الأخير للمتعاقد معه أو مقدار الفرق بين راتبه الأخير والمعاش التقاعدي المستحق أيهما أكثر بالإضافة إلى ما يستحقه من معاش تقاعدي ويعامل من حيث البدلات والمزايا الوظيفية الأخرى وفقاً لما ورد بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ.

التعاقد مع المحالين على التقاعد من السعوديين للعمل في الممثلات السعودية في الخارج الذي تستدعي الحاجة التعاقد معهم مؤقتاً

صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٠١/٢) وتاريخ ١٤٢٥/٩/٩ هـ المبلغ بخطاب صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٤٢٠٧/ب وتاريخ ١٤٢٥/١١/١١ هـ بعد موافقة المقام السامي الكريم بالأمر البرقي رقم (٧/م ب/١٥١٧) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٩ هـ حيث ورد بالقرار ما يلي:

إن مجلس الخدمة المدنية تلقى خطاب صاحب السمو الملكي وزير الخارجية رقم (٢٢٣٤٠/٦٠/٩٥) وتاريخ ١٤٢٥/٢/١٣ هـ المحال لمجلس الخدمة المدنية ببرقية

صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم (١٠٣٥١/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٢٤ هـ المتضمن رغبة الوزارة معرفة رأي حيال مدى استحقاق الستة الذين سبق للوزارة التعاقد معهم للعمل بالتمثليات بالخارج لبدل التمثيل وبدل العلاج والمبلغ المخصص للسكن وبدل الانتقال التي تصرف للموظفين الرسميين الذي يعملون في التمثليات بالخارج، وذلك لتتمكن الوزارة من صرفها لهم. وبعد الاطلاع على رأي وزارة الخدمة المدنية بخطابها رقم (٤٩/١٣٠٧٧) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٤ هـ ورقم (٤٩/٢٣٥٨٧) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٤ هـ، وعلى محضر اللجنة التحضيرية للمجلس رقم (٢٠٢٤) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٣ هـ.

وبعد الاطلاع على مذكرة العرض رقم (٣٧٠٧) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٨ هـ التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس المشتملة على المعلومات المتوفرة عن الموضوع، وعلى قواعد التعاقد مع من أحيل على التعاقد الصادرة بقرار المجلس رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ، واقتناعاً من المجلس بوجاهة الأسباب التي أوردتها وزارة الخارجية تأييداً لوجهة نظرها بعدم استحقاق المتعاقدين في الخارج للبدلات التي تصرف للموظفين الرسميين - يقرر ما يلي:

أولاً - لا يصرف للمتعاقدين الستة الذين جرى التعاقد معهم بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٤٤/٢) وتاريخ ١٤٢٠/١٠/١٨ هـ سوى مكافأة التعاقد وبدل النقل فقط.

ثانياً - يكون التعاقد مع المحال على التعاقد للعمل خارج المملكة بمكافأة تصرف من بند المكافآت تعادل ٤٠% من آخر راتب تقاضاه أو الفرق بين معاشه التقاعدي وآخر راتب تقاضاه أيهما أكثر إضافة إلى بدل النقل فقط.

(نموذج العقد الخاص بالتعاقد مع المحالين على التقاعد)

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ١٥/١٨
التاريخ: ١٤٢٣/٦/٥ هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة الخدمة المدنية

(تعميم)

سعادة.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بناء على ما ورد في الفقرة (ج) من البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٢٠) وتاريخ ١٦-١٧/٩/١٣٩٤ هـ التي نصت على إعطاء (الديوان) أي وزارة الخدمة المدنية حالياً - صلاحية وضع نموذج عقد للتعاقد مع من أحيل على التقاعد يحدد حقوقه والتزاماته، حيث قامت فيما سبق بإعداد نموذج عقد مع هذه الفئة وتم تعميمه على الجهات الحكومية برقم (١/٩) وتاريخ ١٣٩٥/١/٢ هـ ونظراً لصدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ ورقم (٦٦٣/١) وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٦ هـ الذي أعيد من خلالهما تنظيم التعاقد مع من أحيل على التقاعد.

فقد قامت وزارة الخدمة المدنية بتحديث نموذج التعاقد القائم الخاص بالتعاقد مع من أحيل على التقاعد ليتفق مع ما صدر من قرارات. حيث صدر قرار معالي نائب وزير الخدمة المدنية رقم (١٥/١٣) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٠ هـ باعتماد نموذج العقد (المرفق) بالقرار الذي سيحل محل نموذج العقد المعمم برقم (١/٩) وتاريخ ١٣٩٥/١/٢ هـ ويعمل به اعتباراً من ١٤٢٣/٧/١ هـ.

أمل الإطلاع والاحاطة بنموذج العقد الجديد وتعميد الفروع والإدارات ذات العلاقة لديكم للتقيد به عند إتمام إجراءات التعاقد مع من أحيل على التقاعد، وذلك اعتباراً من ١٤٢٣/٧/١ هـ وتجدون برفقة نسخة من القرار ونموذج العقد المشار إليهما أنفاً،،،
وتقبلوا تحياتي،،،

وكيل وزارة الخدمة المدنية
محمد بن صالح الدويسي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة الخدمة المدنية

(قرار رقم (١٥/١٣) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٠ هـ)

إن نائب وزير الخدمة المدنية

بناء على الفقرة (ج) من البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٢٠) وتاريخ ١٦-١٧/٩/١٣٩٤ هـ المتضمنة إعطاء وزارة الخدمة المدنية صلاحية وضع نموذج عقد للتعاقد مع من أحيل على التقاعد يحدد حقوقه والتزاماته.

وبعد الاطلاع على نموذج التعاقد القائم المعمم من (ديوان الموظفين العام في ذلك الوقت) وزارة الخدمة المدنية حالياً برقم (١/٩) وتاريخ ١٣٩٥/١/٢ هـ وعلى القواعد التي تنظم التعاقد مع من أحيل على التقاعد الصادرة بقراري مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧ هـ ورقم (٦٦٣/١) وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢٦ هـ. ورغبة في تحديث نموذج التعاقد القائم ليتفق مع ما صدر بعده من قواعد تنظم التعاقد مع من أحيل على التقاعد.

(يقرر ما يلي)

أولاً: اعتماد نموذج العقد (المرفق) بهذا القرار عند التعاقد مع من أحيل على التقاعد.
ثانياً: يحل هذا النموذج محل النموذج السابق ويعمل به اعتباراً من ١٤٢٣/٧/١ هـ.

نائب وزير الخدمة المدنية

عبد الرحمن بن عبد المحسن العبد القادر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة/ مصلحة/ مؤسسة.....

(نموذج عقد مع من أحيل على التقاعد)

أنه في يوم..... الموافق / / ١٤ هـ
وبناء على موافقة:

() مجلس الخدمة المدنية.

() وزير الخدمة المدنية.

() الجهة الإدارية^(١).

بالقرار رقم..... وتاريخ / / ١٤ هـ تم الاتفاق بين الطرفين الموقعين
على هذا العقد.

- طرف أول/ وزارة/ أو مصلحة/ أو مؤسسة.....

- ويمثلها - الاسم/..... وظيفته.....

- طرف ثاني/ الاسم/..... المولود بتاريخ / / ١٤ هـ بموجب
السجل المدني رقم:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

على ما يلي:

أولاً - التعاقد مع الطرف الثاني الذي كان يشغل قبل إحالته على التقاعد:

وظيفة..... / مرتبتها أو فئتها.....

رقمها..... مقرها..... براتب شهري قدره رقماً () ريال

وكتابة..... للقيام بعمل.....

وفقاً للشروط والضوابط الواردة في المادة الرابعة من نظام الخدمة المدنية وقراري

مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) وتاريخ ١٧/٢/١٤٢٠ هـ ورقم (٦٦٣/١)

وتاريخ ٢٦/١٢/١٤٢٠ هـ بمكافأة شهرية مقدارها رقماً

() ريال وكتابة.....

ثانياً - مدة العقد..... اعتباراً من تاريخ المباشرة على ألا تتجاوز المباشرة

- دون عذر مشروع - خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد، ويجوز إنهاء العقد

قبل انتهاء مدته لأسباب موجبة تقتضيها مصلحة العمل التي يرجع تقديرها للجهة

الإدارية، وعند الرغبة بتجديد هذا العقد تؤخذ موافقة الجهة التي أقرت التعاقد ابتداءً.

ثالثاً - يعامل الطرف الثاني وفقاً لما يعامل به شاغل الوظيفة التي تكون مهامها مماثلة

للأعمال التي تم التعاقد معه للقيام بها وذلك فيما يلي:

(١) يقصد بها الجهة التي تملك حق تعيين المستخدم إذا كان الطرف الثاني مستخدماً محالاً على التقاعد
بلوغه السن النظامية ويراد التعاقد معه ابتداءً أو تجديداً على بند الأجور.

١. ساعات العمل والعطل الرسمية.
 ٢. التعويض في حالة الإصابة بسبب العمل.
 ٣. الواجبات والتأديب.
- رابعاً -** يستحق الطرف الثاني إجازة عادية قدرها (٣٠) ثلاثون يوماً عن كل سنة من سنوات التعاقد براتب كامل للتمتع بها أو التعويض عنها حسبما كان يعامل به قبل التقاعد، ويجوز منحها كاملة أو تجزئتها على ألا يترتب على ذلك إطالة مدة العقد^(١).
- خامساً -** يستحق الطرف الثاني إجازة مرضية براتب كامل بناء على تقرير يصدر وفق لائحة تقارير منح الإجازات المرضية على ألا تزيد في مجموعها عن شهرين في السنة وألا يترتب على منحها إطالة مدة العقد.
- سادساً -** مع مراعاة ما ورد في هذا العقد لا يستحق الطرف الثاني راتباً عن الأيام التي لا يباشر فيها عمله.
- سابعاً -** مع مراعاة ما ورد في قراري مجلس الخدمة المدنية المشار إليهما في البند - أولاً - لا يستحق الطرف الثاني أي مزايا لم ترد في هذا العقد^(٢).
- ثامناً - حرر هذا العقد من نسختين تسلم لكل طرف نسخة منه وتزود وزارة الخدمة المدنية بصورة منه.
- والله الموفق،،،

الطرف الأول (صاحب الصلاحية)	الطرف الثاني (المتعاقد)
الاسم:	الاسم:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ: / / ١٤ هـ	التاريخ: / / ١٤ هـ

حدثت هذه اللائحة بتاريخ ١٤٣٧/٠٣/٠١ هـ

(١) تم إعداد هذا البند المتعلق بالإجازة العادية سواء للتمتع بها أو التعويض عنها بناء على التوجيه الصادر على العرض المرفوع لمعالي وزير الخدمة المدنية بتاريخ ١٩/١/١٤٢٧ هـ.

(٢) فيما ورد بالبند - سابعاً - ينظر فيما يتعلق بالبدلات والمزايا الوظيفية إلى ما ورد بقراري مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٠٥/١) لعام ١٤٢٠ هـ ورقم (٨٠٥/١) لعام ١٤٢٣ هـ المشار إليها.